

Distr.: General
13 February 2002
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٤٧٣ لمجلس الأمن المعقودة في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٢، فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يعرب مجلس الأمن عن تأييده التام للممثل الخاص للأمين العام لدى توليه منصبه كرئيس لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، كما يعرب عن تقديره لجميع العاملين في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لما يبذلونه من جهود لا تكلّ في ضمان التنفيذ الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

"ويلاحظ مجلس الأمن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري للحكم الذاتي المؤقت، بما في ذلك افتتاح الجمعية الوطنية لكوسوفو عقب إجراء الانتخابات في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ في كوسوفو، في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ويدعو المجلس الممثلين المنتخبين في كوسوفو لكسر الجمود الذي يكتنف تشكيل الهياكل التنفيذية لمؤسسات الحكم الذاتي المؤقت وإلى السماح لهذه المؤسسات بأداء وظائفها، وفقا للإطار الدستوري ونتيجة الانتخابات التي أعربت عن إرادة الناخبين. كما يؤيد تطور التعاون بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والممثلين المنتخبين والسلطات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ذلك أن هذا التعاون له أهمية حيوية في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد الأهمية الأساسية لسيادة حكم القانون في عملية التطور السياسي في كوسوفو ويدين أية محاولة لتقويضه. كما يؤيد جميع

الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، مع الوجود الأمني الدولي (القوة الأمنية الدولية في كوسوفو) ودائرة الشرطة في كوسوفو، من أجل مكافحة جميع أنواع الجرائم، والعنف والتطرف. ويطلب إلى الزعماء المنتخبين في كوسوفو التعاون مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو تعاونا كاملا في تعزيز حكم القانون وإقامة مجتمع متعدد الأعراق في كوسوفو يظلله الأمن وحرية التنقل للجميع.“